ولا ينتقض الممسوس لانه لا يعتد به وينقض فرج الميت والصغير لتمام الاسم له ومحل الجب كله لا المقطوع فقط لانه اصل الذكر والذكر المقطوع وبعضه ان سمي بعض ذكر غلاف الحشفة المقطوعة في الختان وكالذكر القبل والدبر ان بقي سمهما بعد قطعهما ولا ينقض فرج البهيمة لانه لا يشتهى ولان جاز مسه والنظر اليه ولا المس رؤس الاصابع وما بينها وحرفها وهو كلف

وغيرها وهو الحجة البالكة في اللغة لو انفرد كيف وقد لا فقد اسمها فيتقيد به اطلاق المس في بقية الاخبار واعترضه القونوي بان المس هام للاصلة الموصول وهو بين لا فضاء فرد منه واحد من افراد ما تناوله العام لا يخصص على الصحيح ثم اجاب وبعد صاحبا سنوي وغيره بان الاولى ادعاء تخصيص عموم المس بمفهوم خبر لا فضاء وبما تقرر علم ان الشرط المستفاد من حديث لا فضاء يرد على الغير الا فضاء لا ينقض فيكون مخصصا لعموم المس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز وتقرير طريق آخر ذكرتها في الاصل

قوله فرج الميت اي ولا ينتقض وصول الميت لو مس فرجا قوله والصغير ولو طفلا لا دته قوله كلف بالرفع تاكيد لقوله محل وفي الامداد ولو بنت محل حلمة نقضت ايضا اه قوله لانه اي محل الجب قوله ان سمي بعض ذكر قال في شرح العباب لا تقييد بقدر الحشفة وهو الاقرب كما قاله الزركشي وغيره وفي النهاية المحال الرملي يوخذ من ذلك ان الذكر لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكرا لا ينقض وهو كذلك اه واعتمد في شرح العباب فيما اذا مس ذكرا مقطوعا او لمسته شخصا وشك هل هو اصلي او وضعي او عكسه انه حيث جوز وجود خشي عدم النقض وحيث لم يجوزه نقض قوله الحلمة المقطوعة في الختان اي بعد انفصالها اما حال اتصالها فينقض مسها كما في التحفة والمغني والعباب وغيرها قوله بعد قطعها قال في التحفة كما مر قورو بقي سمراخ قوله فرج البهيمة قال في العباب وان ادخل من داخلا وذكرها ودبرها والمراد بهما ما عدا الادمي فيدخل الطير وبه صرح في المجموع عن البيان في قوله وحرفها وحرف الكف قال القليوبي في حواشي المحلي هو ما يشتمل

حواشيها

ظاهر التحفة والامداد وغيرهما ان المدار في المقطوع على تسميته ذكرا وكذا غير التحفة فانها خالفت لذلك كما تبه عليه الفاضل

منه جوانبها عند ضمها وحرفها هو ما لا يستر الذي هو جانب السبابة والخنصر وجانب الابهام وحرف الكف بمعنى جوانب الراحة كما عبر به شيخ الاسلام وغيره او هو من عطف العام فقول بعضهم اراد المراد بحرفها ما يستر منها وبما بينهما النقرة التي في وسطها او غيره تطف وخروج عن اظاهر بلا حاجة اليه ويوافق ما اعتمده كلام النهاية والمغني الرملي وغيرهما وذكرت غير ذلك في تاصل قوله ما بعد موضع الاستنجاء منها اي المخرج فالذي يلي الكف والناقض من فرج المراة ملتقى شفريه المحيطين بالمنفذ الحاصلة المشفتين بالفم دون ما عدا ذلك فلا نقض بمس موضع ختانها من حيث انه مس عند الشم كما صرح به في شرح الارشاد وغيرها اذ الناقض من ملتقى الشفرين عندهما كما لا منهما على المنفذ خاصة او جميع ملتقى الشفرين وهو موضع الختان مرتفع عن محاذاة المنفذ قال الشم في الايعاب قول الاخرى المراد الشفران من اعلاهما الى اخرهما اما هو على المنفذ فقط كما وهم فيه جماعة من المتاخرين هو لو قوله وظاهر ايجاب الرملي في ذلك وذكر ما يفيد عتما ذكلام الغير وعبارة النهاية له وشمل ايا ما لقبل ما يقطع في ختان المراة ولو بازالة الصمال المتصل بملتقى الشفرين اه وكلام شيخ الاسلام في شرحه على المنهج والروض والمنهج يؤيد مقالة الشم وعبارة الاخير منهما والمراد بفرج المراة الناقض ملتقى شفريها على المنفذ وبالدبر ملتقى منفذه انتهت ونحوها عبارة الخطيب في شرحي التنبيه والمنهاج والله اعلم

فصل فيما يجرم بالحدث

قوله عند الاطلاق اي عما لا ما ذكر بين غيره فقد يراد بالاكبر والمراد ان ذلك هو الغالب في كلام الائمة لا في نيتهم الناوي وان الناوي

Copyright © King Saud University